

((حقوق الانسان))

تعرف حقوق الانسان بانها الحقوق المصونة للشخص والمكفولة له للعيش بحرية وكرامة وهي اصناف كالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي البيئة الحق والتضامن وقد كرم الاسلام الانسان قبل الالف السنين وكان اسبق من الاعلانات والاتفاقات التي نظمت الحقوق والحريات .

يعتبر الاردن من اكثر الدول انضماما لاتفاقيات حقوق الانسان واحتراما لها كما يحظى سجله بتكريس الحقوق والحريات في قانونه الاساسي ودستور 1946 أي قبل صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان ثم تعززت في دستور 1952 وما طرأ عليه من تعديلات والذي يفرد فصلا خاصا بالحقوق والحريات .

تساهم وزارة الداخلية واذرعها التنفيذية في جوانب عديده تتعلق بحقوق الانسان تتمثل فيما يلي :

1. صون الحريات العامة وحقوق المواطنين وسلامة الافراد وممتلكاتهم وتوفير افضل الخدمات للمواطنين والمحافظة على البيئة ومتابعة توفير مستلزمات التعليم وتشجيع تأسيس المكتبات العامة وتوفير الرعاية الاجتماعية وخدمات الكهرباء والماء .

2. تحقيق العدالة بين الجميع ضمن سيادة القانون وبما لا يتعارض مع استقلال القضاء .

3. الاشراف على مراكز الاصلاح والتأهيل ورئاسة اللجنة العليا للاصلاح والتأهيل والتأكد من حصول النزلاء على حقوقهم ووضع البرامج التأهيلية والتدريبية لهم .

4. تولي كافة الشؤون المتعلقة بالجنسية باعتبارها احد الحقوق اللصيقة بالانسان .

5. تسجيل الاحزاب السياسية والاشراف على الجمعيات التي تدخل ضمن اختصاصها بموضوع واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين سلامة الاجتماعات والمسيرات والتجمعات

6. الشؤون المتعلقة باللاجئين وتوفير الخدمات المختلفة لهم وكذلك فيما يتعلق بالاجانب من حيث دخولهم واقامتهم .

7. مكافحة الجرائم وخاصة الجرائم المنظمة ومنها الاتجار بالبشر والمخدرات .

8. حماية الاسرة والحد من اثار العنف المنزلي خاصة الواقع منها على النساء والاطفال

- وفي الجانب التطبيقي فقد انشأت الوزارة مديرية لحقوق الانسان تعنى بالمتابعة مع جميع المنظمات الناشطة في مجال حقوق الانسان وتساهم في الرد على التقارير المحلية والدولية ولدى المديرية قسمان احدهما لمكافحة الاتجار بالبشر والاخر لمراكز الاصلاح والتأهيل كما ان المحافظ والمتصرف يرأسان لجان التربية والتعليم المحلية اضافة الى عضوية الوزارة في كثير من اللجان ذات العلاقة بحقوق الانسان مثل :

- اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر .

- اللجنة الوطنية لضمان حق الحصول على المعلومات .

- اللجنة الوطنية للعدالة الجزائية .

- اللجنة المشكلة في وزارة الخارجية الخاصة بالرد على التقارير المحلية والدولية لحقوق الانسان .